



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 17 – 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

التوزيع: عام

التاريخ: 11 سبتمبر/أيلول 2025

WFP/EB.2/2025/6-B/1

وظائف الرقابة

اللغة الأصلية: الإنكليزية

لاتخاذ قرار

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تقرير موجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن (2019-2024)

موجز تنفيذي

يغطي تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن الفترة من يناير/كانون الثاني 2019 إلى أكتوبر/تشرين الأول 2024، ويشمل العمليات المنفذة في إطار خطتين استراتيجيتين قطريتين مؤقتتين متتاليتين. وخلص التقييم إلى أن البرنامج تعامل بفعالية مع تعقيدات الأزمة الممتدة في اليمن، وأظهر مرونة وقدرة على التكيف في تنفيذ تدخلات إنقاذ الأرواح في إطار واحدة من أكبر العمليات الإنسانية في العالم. وشملت العوامل الرئيسية التي مكنت أداء البرنامج، الإدارة الاستباقية لسلسلة الإمداد، واستخدام آليات التمويل بالسلف، والاستخدام الفعال لبيانات الرصد لتوجيه عملية صنع القرارات، ما عزز بدرجة كبيرة الاستجابة التشغيلية. ومع ذلك، واجهت قدرة البرنامج على التكيف قيوداً متزايدة خلال فترة التقييم بسبب تدهور بيئة التمويل، مما حد من قدرة المكتب القطري على التخطيط في الأجل الطويل ودفعه في نهاية المطاف إلى تقليص التدخلات.

وواصل البرنامج جهوده لتقديم الدعم إلى نسبة كبيرة من المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. ومع ذلك، ظل برنامج المساعدة الغذائية العامة ثابتاً على حاله لمدة طويلة، مما أدى إلى استخدام قوائم مستفيدين قديمة استبعدت بعض الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النازحون الجدد. وعلى الرغم من أن البرنامج سعى إلى إجراء عملية معقدة لإعادة الاستهداف - وهي خطوة نحو برمجة مستندة إلى المبادئ وقائمة على الاحتياجات بشكل أكبر - فقد واجه عوائق تشغيلية مستمرة. وفي أواخر عام 2023، أوقف البرنامج مؤقتاً المساعدة الغذائية العامة في الشمال. وخلص التقييم إلى أنه كان بالإمكان تخفيف أثر ذلك التعليق المطول، الذي أثر على ملايين الأشخاص، على نحو أكثر فعالية.

وفقاً لسياسة التقييم في البرنامج (2022) (WFP/EB.1/2022/4-C)، وتوخياً لاحترام سلامة استنتاجات التقييم واستقلالها، فإن عملية تحرير هذا التقرير كانت محدودة وبالتالي فإن بعض العبارات الواردة فيه قد لا تتسق اتساقاً تاماً مع ما يعتمد عليه البرنامج من مصطلحات قياسية أو ممارسات تحريرية. ويُرجى توجيه أية استفسارات بهذا الشأن إلى مديرة التقييم

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة J. Thoulouzan

السيدة A.-C. Luzot

كبيرة موظفي التقييم

مديرة التقييم

بريد إلكتروني: julie.thoulouzan@wfp.org

بريد إلكتروني: anneclaire.luzot@wfp.org

وعلى الرغم من العمل في بيئة شديدة الصعوبة، تمكن البرنامج من تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال الأمن الغذائي والتغذية على نطاق واسع، مما ساعد على تجنب مزيد من التدهور في حالة الأمن الغذائي. ولكن أعاق كل من انعدام الأمن وقيود الوصول وتقلص التمويل وعدم انتظام تقديم المساعدات وتقليص مدة المساعدات، تحقيق الفعالية. وأسفر تحديد الأولويات الجغرافية المحدود لتدخلات بناء القدرة على الصمود، إلى جانب الروابط الضعيفة بين مكونات البرامج، إلى فقدان عدة فرص لبناء التأزر كان من شأنها أن تعزز الأداء العام. وفي حين أن ارتفاع التكاليف التشغيلية يبين السياق القطري الصعب، فقد اتخذ البرنامج خطوات لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة حيثما كان ذلك ممكناً.

وكان التقدم المحرز في المسائل الشاملة متفاوتاً خلال فترة التقييم. وأدخل البرنامج تحسينات ملحوظة على آليات التعقيبات المجتمعية، ولكن من شأن زيادة التفاعل بالحضور الشخصي بشكل منتظم مع المجتمعات المحلية المستهدفة، حيثما أمكن، أن تحسّن فهم وجهات نظر المستفيدين. وفي حين لم يحظ كل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا باهتمام محدود، ولم تستغل على الوجه الأكمل بعض الفرص المتاحة للاستفادة من المعارف المحلية، اتجهت المنظمة بصورة متزايدة إلى إدراج الاعتبارات المتصلة بالاستدامة البيئية والصدمات المناخية في عملياتها. وأبدى البرنامج التزامه القوي بمراعاة ظروف النزاع والمبادئ الإنسانية، وحافظ على استجابته القائمة على المبادئ على الرغم من التحديات البيروقراطية والضغط الخارجي.

أدت إدارة استجابة إنسانية واسعة النطاق في اليمن إلى تقييد قدرة البرنامج على الأخذ بنهج أكثر استراتيجية وتكاملاً في حافظته برمتها. ولم يحرز سوى تقدم محدود في الانتقال إلى تدخلات تعزز القدرة على الصمود وإلى حلول أكثر استدامة، حيث تعثرت الجهود بسبب انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاقتصادية. ورغم أن البرنامج قد حظي بالتقدير لدوره القيادي في المجموعات وحقق تقدماً في تعزيز الشراكات، ينبغي التركيز بشكل أكبر على المشاركة الاستراتيجية والبرمجة التكميلية والمشاركة وتعزيز القدرات المحلية. وسيتمتع البرنامج في المستقبل أن يعمل مع هياكل التنسيق ذات الصلة في اليمن للإسهام في تدخلات متماسكة واستراتيجية وفعالة تربط بين الأهداف الإنسانية والأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

وقدم التقييم التوصيات الست التالية للبرنامج: ضمان محافظة البرمجة المستقبلية على تركيز قوي على الاستجابة الإنسانية السريعة الحركة والقابلية للتوسع في اليمن، مع اغتنام الفرص المتاحة لتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الاتساق والتأزر بين الأنشطة وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية وزيادة المشاركة المباشرة مع المجتمعات المحلية، حيثما أمكن ذلك؛ وتعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى لتحقيق أقصى قدر من التأزر وزيادة فرص الحصول على تمويل مرن ويمكن التنبؤ به؛ وتكييف الأنشطة بشكل أكثر فعالية مع الواقع المحلي من خلال الاستثمار في تحليل السياقات واعتماد نهج قائمة على الأدلة؛ وتعميم مراعاة مبادئ المساواة بين الجنسين والحماية والشمول في جميع الأنشطة؛ واتخاذ إجراءات لإيجاد حلول للتحديات المتكررة في سلاسل الإمداد في ما يتعلق بشراء وتوزيع الأغذية المغذية المتخصصة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير الموجز عن تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن (2019-2024) (WFP/EB.2/2025/6-B/1) ورد الإدارة (WFP/EB.2/2025/6-B/1/Add.1) ويشجع على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

- 1- أجرى فريق تقييم مستقل تقييم حالات الطوارئ على المستوى المؤسسي لاستجابة البرنامج في اليمن في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2024 ومارس/آذار 2025. وقد خدم هذا التقييم أغراض المساءلة والتعلم على حد سواء، ووجه تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التالية.
- 2- وغطى التقييم أنشطة البرنامج في الفترة بين بداية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لليمن للفترة 2019-2022 في يناير/كانون الثاني 2019 وختام مرحلة جمع البيانات (أكتوبر/تشرين الأول 2024) في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025.
- 3- واستخدم التقييم نهجا مختلط الأساليب قائما على النظرية، بالاستناد إلى استعراض الوثائق، وتحليل الأداء الكمي والبيانات المالية، ومقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين (عن بُعد وحضوريا)، ومناقشات مجموعات التركيز، وملاحظات مباشرة من خلال زيارات ميدانية. وجمعت البيانات في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2024، قبل التصعيد الأخير في النزاع.
- 4- سعى التقييم إلى الحصول على آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في البرنامج والجهات المعنية الخارجية، بمن في ذلك الأشخاص المتضررون من الأزمات. ومن بين المستخدمين الرئيسيين للتقييم موظفو البرنامج في مقره ومكاتبه القطرية ومكاتب المناطق والمكاتب الميدانية، وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري للعمل الإنساني. ومن بين أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين حكومة اليمن المعترف بها دوليا، والسلطات القائمة في صنعاء، والجهات المانحة، والشركاء المتعاونون، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وممثلو المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني.

السياق

- 5- يقع اليمن في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، ويضم 22 محافظة ويبلغ عدد سكانه نحو 40.6 مليون نسمة.¹ وتشكل النساء 49.5 في المائة من السكان، وتقل أعمار 41 في المائة من السكان عن 14 عاما، ويبلغ متوسط العمر المتوقع 71 عاما للنساء و67 عاما للرجال.²
- 6- ومنذ استيلاء القوات العسكرية على السلطة في صنعاء في عام 2014 وما تلاه من تصعيد في النزاع المسلح في عام 2015، يواجه اليمن واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم. وفي عام 2024، كان ما يقدر بنحو 18.2 مليون شخص - أي ثلثي السكان - بحاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية.³
- 7- وأدى النزاع الذي طال أمده إلى ظهور كيانات اقتصادية وسياسيين مختلفين لكل منهما نظام حوكمة مختلف: المناطق التي تسيطر عليها حكومة اليمن المعترف بها دوليا في الجنوب، والمناطق التي تسيطر عليها السلطات القائمة في صنعاء في الشمال. وقد أنشأ كل منهما مؤسساته ولوائحه الخاصة.⁴ وتدهورت البنية التحتية والخدمات الأساسية تدهورا شديدا، وأصبح أكثر من 4.5 مليون طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدارس.
- 8- ومنذ عام 2015، انكمش الاقتصاد بأكثر من النصف.⁵ وأدى انهيار الخدمات العامة والنشاط الاقتصادي إلى زيادة ملحوظة في مستويات الفقر المدقع، حيث يعيش 82.7 في المائة من السكان الآن في فقر متعدد الأبعاد. وتفاقمت الأزمة الإنسانية بسبب أثر جائحة مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية المتكررة، بما في ذلك الفيضانات وموجات الجفاف، التي تفاقمت بسبب آثار الصدمات المناخية المتكررة والمترابطة الشديدة.

¹ البنك الدولي. 2023. الجمهورية اليمنية - تعداد السكان، الإجمالي.

² المرجع نفسه.

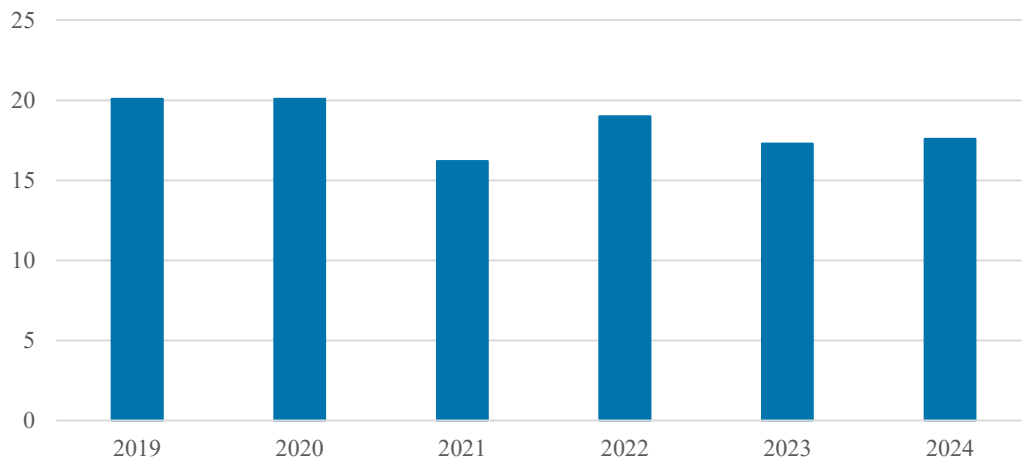
³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. 2024. خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2024.

⁴ البنك الدولي. 2023. المرصد الاقتصادي اليمني: السلام في الأفق؟ خريف 2023.

⁵ البنك الدولي. 2024. البنك الدولي في اليمن - عرض عام. (تاريخ زيارة الموقع 2 أبريل/نيسان 2024).

- 9- وتوجد في اليمن واحدة من أكبر مجموعات النازحين داخليا في العالم، حيث يزيد عدد النازحين قسرا عن 4.5 مليون شخص.⁶ وتبلغ نسبة النساء والأطفال بين النازحين داخل البلد 80 في المائة.
- 10- ولا يزال انعدام الأمن الغذائي منتشرا على نطاق واسع، وظل الأمن الغذائي باستمرار على رأس أولويات خطط الاستجابة الإنسانية. وبلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن بحسب ما هو وارد في الاستعراضات السنوية المتتالية للاحتياجات الإنسانية، 20.1 مليون شخص في العامين 2019 و2020، لكن هذا العدد انخفض إلى 17.6 مليون شخص في عام 2024 (الشكل 1).⁷ ويواجه اليمن أيضا واحدة من أخطر أزمات التغذية في العالم، إذ يعاني نحو نصف الأطفال دون سن الخامسة من التقزم، ويعاني طفل من بين كل ستة أطفال من الهزال.⁸

الشكل 1: عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن، 2019-2024 (بالملايين)



المصدر: تقارير استعراض الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية، 2024-2019.

- 11- ولا تزال العمليات الإنسانية تواجه عقبات بسبب القيود المفروضة على الوصول. ففي الشمال، تعرقل الإجراءات الإدارية الصارمة وقيود الحركة تقييم الاحتياجات، وتسليم المعونة، والرصد. ويواجه العاملون في المجال الإنساني مخاطر جسيمة، من بينها العنف، وعمليات الاختطاف والاحتجاز، وحالات الوفاة، والاعتداءات على الموظفين والأصول والمرافق.⁹ وفي شمال البلد وجنوبه على حد سواء، تتسبب ديناميات النزاع والمخاطر الأمنية، بما في ذلك وجود مخلفات الحرب من المواد المتفجرة، في تعطيل العمليات بصورة متكررة.¹⁰
- 12- وكما هو موضح في الشكل 2، انخفض التمويل الإنساني لعمليات البرنامج في اليمن من 3.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019 (88 في المائة من إجمالي الاحتياجات) إلى ملياري دولار أمريكي في عام 2020. وسجلت زيادة طفيفة في مستوى التمويل في العامين 2021 و2022 قبل أن يسجل انخفاضا حادا في عام 2024، إذ لم يتجاوز المبلغ المتلقى 1.3 مليار دولار أمريكي (47 في المائة من إجمالي الاحتياجات) اعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام.

⁶ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2024. صحيفة وقائع اليمن، يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2023.

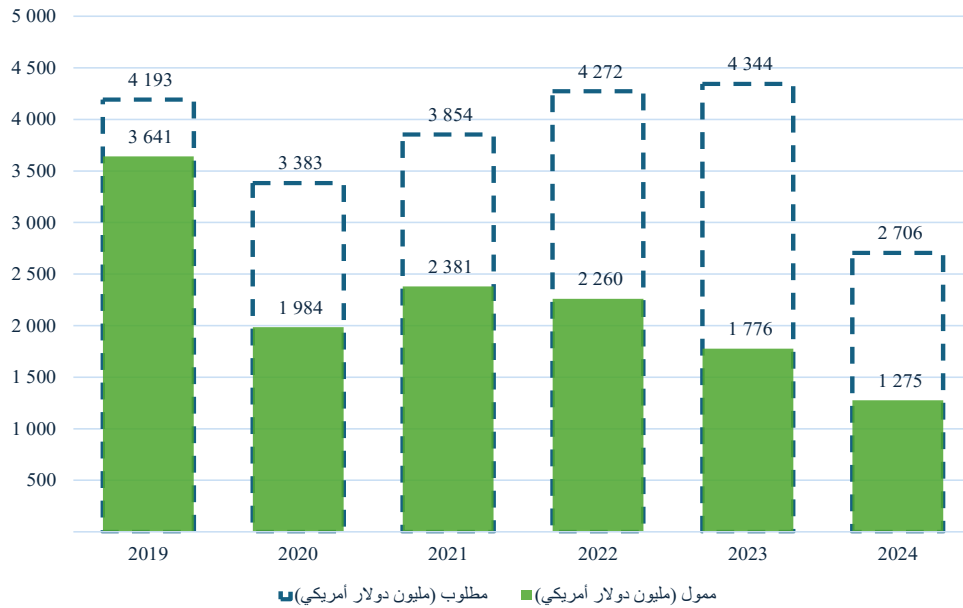
⁷ مجموعة الأمن الغذائي والزراعة في اليمن، 2025. تصنيف مجموعة الأمن الغذائي والزراعة لشدة الأوضاع والأشخاص المحتاجين في اليمن لعام 2025.

⁸ الجهاز المركزي للإحصاء ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 2023. المسح العنقودي المتعدد المؤشرات لليمن 2022-2023، اللقطات الإحصائية.

⁹ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2023. خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2023.

¹⁰ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2024. خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2024.

الشكل 2: تمويل خطط الاستجابة للمساعدة الإنسانية مقابل إجمالي الاحتياجات، 2019-2024
(بملايين الدولارات الأمريكية)



المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019-2024، دائرة التتبع المالي - اليمن. (تاريخ زيارة الموقع 30 أكتوبر/تشرين الأول 2024).
تماشياً مع نهج مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وضع الحدود،¹¹ تعبر الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 عن التغيرات في الاحتياجات والاستهداف من جانب الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، مع ضمان اتباع نهج للاستجابة محدد الأولويات.

استجابة البرنامج لحالة الطوارئ في اليمن

- 13- استجابة لتصاعد النزاع في عام 2015، صنّف البرنامج عملياته في اليمن على أنها حالة طوارئ من المستوى 3. وفي عام 2022، نُقّح التصنيف إلى "اهتمام مؤسسي" بما يتماشى مع بروتوكول تفعيل حالات الطوارئ المحدث في البرنامج.
- 14- ورَكَزَت الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2019-2022، التي صدرت الموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 عقب عمليتي طوارئ متتاليتين، على مساعدات إنقاذ الأرواح (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2)، وبناء القدرة على الصمود (الحصيلة الاستراتيجية 3) وتقديم الخدمات الإنسانية (الحصيلة الاستراتيجية 4). وكان من المقرر بداية أن تستمر الخطة لمدة سنتين، لكنها مدّدت حتى ديسمبر/كانون الأول 2022 ونُقّحت من خلال خمسة تنقيحات للميزانية في ضوء الاحتياجات المتغيرة. وكان الهدف من الخطة، التي بلغت ميزانيتها الإجمالية 8.7 مليار دولار أمريكي، هو تقديم المساعدة إلى 18.2 مليون شخص.¹²
- 15- وتم الحفاظ في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة التالية للفترة 2023-2025، التي صدرت الموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، على الهيكل الثلاثي الركائز الذي وُضعت على أساسه الخطة السابقة: مساعدات إنقاذ الأرواح (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة)، والجهود المحلية الموجهة نحو التعافي (الحصيلة الاستراتيجية 3 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة)، والخدمات الإنسانية (الحصيلة الاستراتيجية 4 للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة). وبموجب الخطة الأصلية للفترة 2023-2025، التي بلغت ميزانيتها الإجمالية 8.5 مليار دولار أمريكي، كان البرنامج يهدف إلى تقديم المساعدة إلى 24.9 مليون شخص.¹³ وظلت مساعدات إنقاذ الأرواح على رأس الأولويات من أجل منع تدهور الحالة الإنسانية بشكل أكبر. ويقدم الشكل 3 لمحة عامة عن الجوانب المالية والميزانية للخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025.

¹¹ تهدف مبادرة وضع الحدود وتحديد الأولويات التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى ضمان توجيه الموارد المحدودة أولاً إلى حيث تشتد الحاجة إليها من خلال إدراج أنشطة إنقاذ الأرواح والحفاظ على الحياة في المناطق التي تشتد فيها الحاجة إليها في خطط الاستجابة الإنسانية.

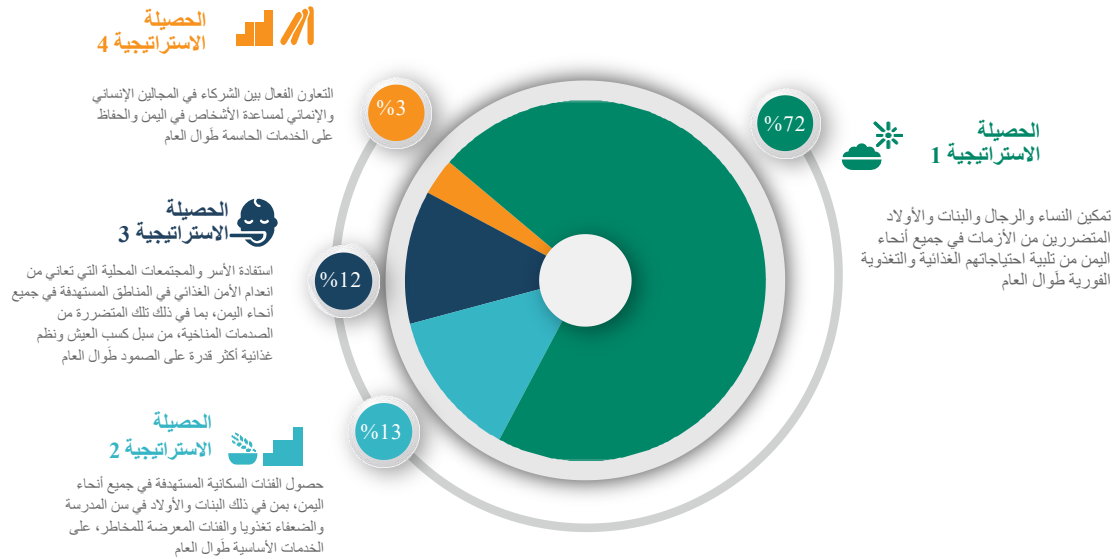
¹² مع مراعاة الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الأصلية وتنقيحات الميزانية اللاحقة.

¹³ وفقاً للخطة التي تمت الموافقة عليها في الأصل. ونُقّحت الخطة في ديسمبر/كانون الأول 2024، وخُفضت الميزانية بنحو 3 مليارات دولار أمريكي وخُفض العدد المقرر للمستفيدين للفترة 2024-2025 بما يتماشى مع التحول المؤسسي للبرنامج من التخطيط القائم على الاحتياجات إلى إعداد ميزانيات أكثر واقعية. ولكن نظراً إلى أن هذا التنقيح أجري بعد مرحلة جمع البيانات، فإنه لا يظهر في هذا التقرير.

الشكل 3: لوحة متابعة ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025،

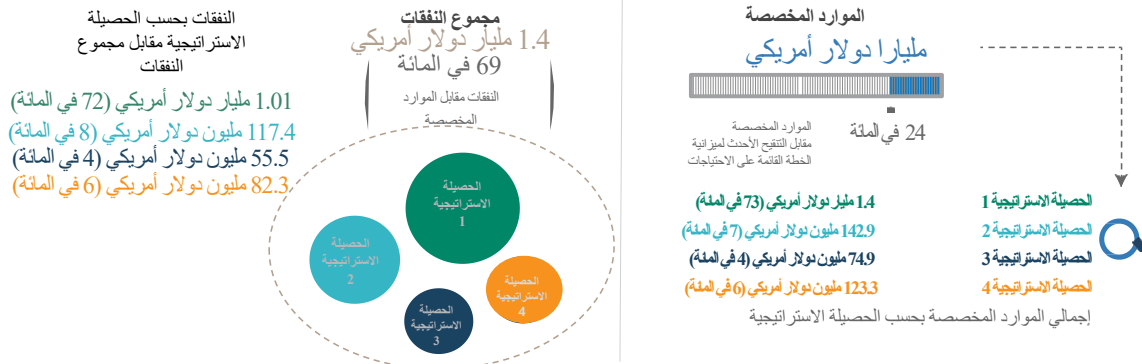
اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2024

ميزانية الحصائل الاستراتيجية كنسبة مئوية
من الخطة القائمة على الاحتياجات*



الخطة القائمة على الاحتياجات
8.55 مليار دولار أمريكي

الخطة الأصلية القائمة على
الاحتياجات

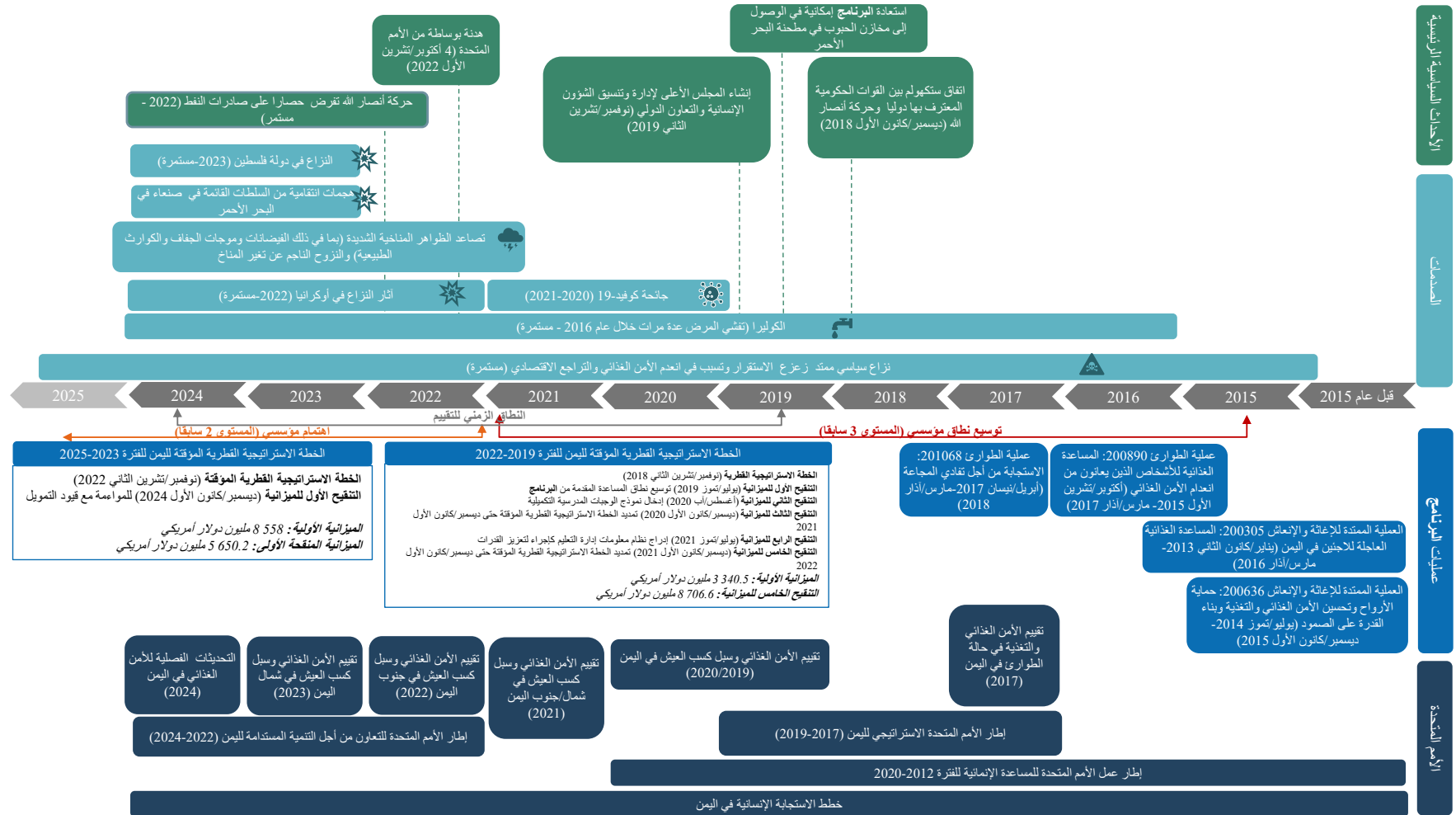


* يستثناء تكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة.
** النسب المئوية للموارد المخصصة والنفقات بحسب حصائل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لا يصل مجموعها إلى 100% لأن الموارد خصصت وأنفقت أيضاً لأغراض غير متعلقة بحصائل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

المصدر: ميزانية الحافظة القطرية لليمن: التقرير القطري السنوي الأول- التقرير القطري الموحد اعتباراً من سبتمبر/أيلول 2024

16- ويعرض الشكل 4 لمحة عامة عن تطور الأوضاع في اليمن واستجابة البرنامج. ولا يعبر التقرير الحالي عن الأحداث وتفاقم انعدام الأمن الذي لوحظ منذ أكتوبر/تشرين الأول 2024، حيث انتهى جمع البيانات في مطلع أكتوبر/تشرين الأول من ذلك العام.

الشكل 4: تطور عمليات البرنامج في اليمن، إلى جانب الصدمات ذات الصلة والأحداث السياسية الرئيسية، 2019-2024



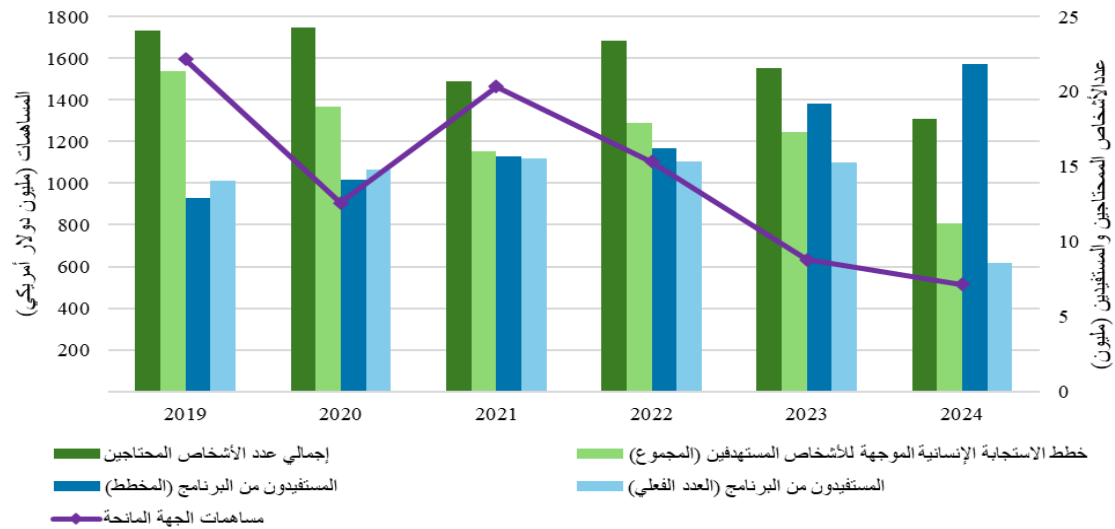
ملخص الاستنتاجات والأفكار الرئيسية المستخلصة من التقييم

تمكّن البرنامج من التعامل بفعالية مع تعقيدات الأزمة الممتدة في اليمن، وأظهر مرونة وقدرة على التكيف في تنفيذ تدخلات إنقاذ الأرواح في واحدة من أكبر العمليات الإنسانية على المستوى العالمي. وقد عززت العوامل التمكينية الرئيسية، بما في ذلك الإدارة الاستباقية لسلسلة الإمداد، واستخدام آليات التمويل بالسلف، والاستخدام الفعال لآليات رصد البيانات لتوجيه عملية صنع القرار، استجابة البرنامج التشغيلية. غير أن قدرة البرنامج على التكيف تعرضت بصورة متزايدة لقيود خلال فترة التقييم بسبب تدهور بيئة التمويل، مما حد من قدرة المكتب القطري للبرنامج على التخطيط في الأجل الطويل ودفعه في نهاية المطاف إلى تقليص التدخلات.

القدرة على التكيف وحسن التوقيت

- 17- من أجل التعامل مع البيئة التشغيلية الصعبة المتسمة بالنزاع الممتد، والاحتياجات الإنسانية الهائلة، وقيود الوصول، وانعدام الأمن، والاعتماد على قاعدة محدودة من الجهات المانحة، أبدى البرنامج قدراً كبيراً من المرونة والقدرة على التكيف في تقديم تدخلات إنقاذ الأرواح على نطاق واسع. وتمكنت المنظمة من تعديل عملياتها استجابة للاحتياجات المتغيرة والقيود التشغيلية، وهو ما يعبر عن قدرتها القوية على التكيف مع الظروف المتغيرة.
- 18- ومن العوامل الرئيسية التي مكنت المنظمة من التكيف إدارتها الاستباقية لسلسلة الإمداد، التي دعمها الاستخدام الاستراتيجي للآليات الداخلية للتمويل بالسلف، بما في ذلك مرفق الإدارة الشاملة للسلف. وقد مكنت هذه الأدوات والآليات البرنامج من تقليص المهل الزمنية اللازمة لتسليم الأغذية خلال الفترة المشمولة بالتقييم، وساعدت على التقليل إلى أدنى حد من حالات انقطاع خطوط الإمداد خلال ذروة الاستجابة لحالة الطوارئ. ومع ذلك، استمرت التحديات التشغيلية وأثرت بشكل سلبي على التوقيت العام للعمليات بسبب التأخير في إنتاج الأغذية وشرائها (ولا سيما الأغذية المغذية المتخصصة) ومسائل التفتيش المتعلقة بجودة الأغذية وانعدام الأمن وعدم اليقين لناحية التمويل فضلاً عن العوائق البيروقراطية مثل التأخير في التخليص الجمركي.
- 19- وعزز البرنامج أيضاً قدرته على التكيف من خلال استخدام بيانات الرصد والتقييمات. وأدى إدماج مصادر البيانات المتعددة في عمليات صنع القرارات التشغيلية إلى تحسين الاستجابة التشغيلية، مما سمح للبرنامج بتوسيع نطاق المساعدة استجابة للصدمات، وتحديد أولويات المناطق الجغرافية في ضوء نقص التمويل، وتكييف تدخلاته مع الاحتياجات الناشئة. غير أن عدداً من التحديات، بما فيها الحساسيات السياسية (ولا سيما في الشمال) والقيود المفروضة على المشاورات الحضرية مع المستفيدين في بعض المناطق، والقيود المفروضة على الموارد، ما زالت تحد من الإمكانيات الكاملة للبرمجة القائمة على الأدلة لتلبية الاحتياجات المحددة للمستفيدين.
- 20- ومنذ عام 2021، قُوّضت قدرة البرنامج على التكيف بسبب تدهور بيئة التمويل واعتماده المتزايد على عدد محدود من الجهات المانحة الرئيسية. وأدى تخصيص التمويل لأنشطة أو طرائق تحويل أو مواقع محددة، إلى جانب قصر آجال معظم المنح، إلى تقليل مرونة المنظمة بشكل أكبر. ونتيجة لذلك، اضطر البرنامج إلى تقليص نطاق برامجه للمساعدة الغذائية العامة والتغذية وسبل كسب العيش. وتعرّرت أيضاً جهود التخطيط الطويل الأجل. ويوضح الشكل 5 الانخفاض في مساهمات الجهات المانحة مقارنة بعدد الأشخاص المحتاجين وعدد الأشخاص المستهدفين في إطار برنامج الاستجابة الإنسانية في اليمن وعدد المستفيدين المقرّرين والفعليين من البرنامج في الفترة بين عامي 2019 و2024.

الشكل 5: تطور التمويل المقدم من الجهات المانحة وعدد الأشخاص المحتاجين، والأشخاص المستهدفين في إطار خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن والمستفيدين من البرنامج، 2019-2024



المصادر: تقارير استعراض الاحتياجات الإنسانية وتقارير خطط الاستجابة الإنسانية (2019-2024) عن العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين والسكان المستهدفين؛ والتقارير القطرية السنوية (2019-2023) عن الأعداد المقررة والفعلية للمستفيدين من البرنامج؛ وتقارير أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة CM-C006 وتقارير أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة CM-R001b بشأن الأرقام المقررة والفعلية في البرنامج لعام 2024 (حتى 18 فبراير/شباط 2025)؛ وبيانات منصة FACTory التابعة للبرنامج (16 سبتمبر/أيلول 2024). وفي عام 2024، تجاوز العدد المقرر للمستفيدين من البرنامج إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة بسبب توسيع الأرقام المستهدفة في مجال بناء القدرة على الصمود، في حين بقيت أرقام المساعدة الغذائية العامة من دون تغيير في ظل عدم التوصل إلى اتفاق مع السلطات القائمة في صنعاء لتقليل عدد الحالات. وأدى تنقيح الميزانية في ديسمبر/كانون الأول 2024 إلى خفض كبير في أرقام التخطيط للفترة 2024-2025 (انظر الحاشية 13).

التغطية والاستهداف وتحديد الأولويات

واصل البرنامج جهوده لدعم نسبة كبيرة من المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. غير أن برنامج المساعدة الغذائية العامة ظل ثابتاً على حاله لفترة طويلة للغاية، من دون تحديث قوائم المستفيدين. وأدى ذلك إلى استبعاد بعض الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين نزحوا حديثاً. شارك البرنامج في مفاوضات معقدة مع كل من الحكومة المعترف بها دولياً والسلطات القائمة في صنعاء لتنفيذ عملية إعادة استهداف بهدف ضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، إلا أنه واجه عوائق مستمرة. في أواخر عام 2023، أوقف البرنامج المساعدة الغذائية العامة في المناطق الشمالية من البلد. وعلى الرغم من أن هذه العملية مثلت خطوة نحو برمجة مستندة إلى المبادئ وقائمة على الاحتياجات بشكل أكبر، فقد وجد التقييم أنه كان من الممكن تخفيف أثر هذا التعليق المطول للمساعدات الذي أثر على ملايين الأشخاص، بشكل أكثر فعالية.

21- البرنامج هو المقدم الرئيسي للمساعدة الغذائية في اليمن. وخلال الفترة المشمولة بالتقييم، واصل البرنامج جهوده لدعم نسبة كبيرة من السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. غير أن استخدام قوائم مستفيدين من المساعدة الغذائية العامة قديمة في جميع أنحاء البلد قوّض قدرة البرنامج على تحديد أولويات الأشخاص الأكثر ضعفاً والوصول إليهم. ووزعت على بعض الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص الذين نزحوا حديثاً من خطوط المواجهة، مساعدات طارئة لمرة واحدة فقط ولم تدرج في برامج الدعم الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، ظلت أسر أخرى مدرجة في قوائم المستفيدين من المساعدة الغذائية العامة لسنوات من دون أن يُطلب منها إثبات استمرار أهليتها. ووجد التقييم أن المساعدة المطولة أوجدت شعوراً بالاستحقاق لدى المستفيدين من المساعدة الغذائية العامة. ومع اتساع فجوات التمويل في جميع الأنشطة اعتباراً من عام 2023، أصبحت مستويات المساعدة - من حيث حجم الحصص الغذائية ومدتها - غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وكان عدد الأشخاص الذين شملتهم التغطية أقل بكثير من عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعم، واستبعد النازحون الجدد من المساعدة المستدامة.

- 22- وعلى مدى عدة سنوات، أجرى البرنامج مفاوضات معقدة ومطولة مع كل من الحكومة المعترف بها دولياً والسلطات القائمة في صنعاء، بهدف إجراء عملية إعادة استهداف لضمان وصول المساعدة إلى الأشخاص الأكثر احتياجاً. غير أن تحديات مستمرة أعقلت إحراز التقدم، بما في ذلك الحساسيات السياسية، وتباين التوقعات في ما يتعلق بتبادل البيانات والتحكم فيها، ومحدودية الوصول للتحقق من الاحتياجات، والصعوبات في تيسير مشاركة مجدية من قبل المجتمعات المحلية. وفي الوقت نفسه، تعرض البرنامج لضغوط متزايدة من الجهات المانحة لتعزيز المساءلة وفعالية المساعدات في سياق تزداد فيه الاحتياجات ويشند فيه نقص الموارد.
- 23- وبالنظر إلى عدم كفاية الموارد اللازمة لمواصلة برنامج المساعدة الغذائية العامة على نطاق واسع، وفي غياب اتفاق مع السلطات القائمة في صنعاء بشأن نهج شامل لإعادة الاستهداف وإعادة ترتيب الأولويات، أوقف البرنامج مؤقتاً المساعدة الغذائية العامة في الشمال في أواخر عام 2023. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، توصل البرنامج إلى اتفاق عام مع السلطات القائمة في صنعاء لخفض عدد المستفيدين من المساعدة الغذائية العامة من 9.5 مليون إلى 6.5 مليون مستفيد. وتم بنجاح في عام 2024 تجريب عملية إعادة استهداف وتحديد الأولويات، استناداً إلى بيانات محدثة عن هشاشة الأوضاع والتقييمات ذات الصلة، في مناطق مختارة. ومكّن ذلك من استئناف المساعدة الغذائية في تلك المناطق في منتصف عام 2024. غير أن التطورات اللاحقة حالت دون قيام البرنامج بتوسيع نطاق العملية ليشمل مناطق أخرى خاضعة لسيطرة السلطات القائمة في صنعاء.
- 24- وفي حين شكلت عملية إعادة الاستهداف وتحديد الأولويات خطوة إيجابية نحو برمجة مستندة إلى المبادئ وقائمة على الاحتياجات بشكل أكبر، كان انقطاع المساعدة المقدمة من البرنامج غير مسبوق من حيث الحجم والمدة وأثر على ملايين الأشخاص. وخلص التقييم إلى أن البرنامج لم يقدّم إجراء تحليل شامل للمخاطر من أجل تقييم الأثر المحتمل لخفض عدد المستفيدين على المجتمعات المحلية، وأن جهود البرنامج لتوعية المجتمعات المحلية لم تكن كافية لمعالجة الشواغل المحلية بالكامل أو بناء الثقة. وشدد التقييم على الحاجة إلى تحسين تحليل المخاطر وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة والاتصال بهم والتواصل معهم.
- 25- وخلص التقييم إلى أن البرنامج ظل متجاوباً مع الحالة التغذوية المتغيرة بمرور الوقت، ولاحظ أن المنظمة تعمل سنوياً مع الشركاء في مجموعة التغذية لاستعراض التغطية الجغرافية لبرامج علاج سوء التغذية الحاد المعتدل والوقاية منه. وتمكّن البرنامج من تحقيق انتشار واسع لبرامجه، وذلك في جانب منه من خلال إدماج تدخلاته التغذوية في شبكة المرافق الصحية المحلية. غير أن التغطية كانت محدودة بسبب نقص التمويل وطول المهل الزمنية اللازمة للإنتاج، والتأخير في التخليص الجمركي للأغذية المغذية المتخصصة. وأدى انقطاع كبير في خطوط الإمداد في عام 2024 إلى محدودية أو انعدام توفر الإمدادات التغذوية في معظم المرافق الصحية في جميع أنحاء البلد.
- 26- وقيد العجز الشديد في التمويل أيضاً طموحات البرنامج في توسيع نطاق الدعم لسبل كسب العيش المستدامة في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025. ولم يتم الوصول إلّا إلى أقل من 10 في المائة من العدد المقرر للمستفيدين البالغ 2.5 مليون مستفيد في عام 2024، وهو ما يعرّض عن استمرار الفجوة بين طموحات البرنامج والموارد المتاحة.

الفعالية والكفاءة

أدى البرنامج دوراً حاسماً في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المنتشرين على نطاق واسع في سياق تشغيلي شديد الصعوبة، حيث قدم المساعدة الأساسية وساعد في الحؤول دون حصول المزيد من التدهور في الأمن الغذائي. ومع ذلك، قيدت عدة عوامل الفعالية بشكل عام، بما في ذلك انعدام الأمن، ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية، وانخفاض مستويات التمويل، وعدم انتظام المساعدات المقدمة إلى المستفيدين وقصر مدتها. وخلص التقييم أيضاً إلى أن النطاق المحدود للأولويات الجغرافية في تدخلات تعزيز القدرة على الصمود، إلى جانب ضعف التكامل بين الأنشطة، قد أسفر عن ضياع فرص لإحداث تآزر كان من شأنه تعزيز حصائل البرامج. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف العمليات في اليمن بسبب عوامل سياقية، نفذ البرنامج تدابير لتحسين الكفاءة من حيث التكلفة حيثما أمكن.

- 27- **الحصيلة الاستراتيجية 1:** ساهمت المساعدة الغذائية العامة الواسعة النطاق بدور حاسم في منع حدوث تدهور كبير في الأمن الغذائي بين السكان الضعفاء. وعقب توسيع نطاق المساعدة الغذائية العامة في الفترة بين عامي 2017 و2019، تحسّن استهلاك الأغذية وتراجع اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية. غير أن هذه المؤشرات تراجعت في السنوات التالية بسبب انخفاض التمويل (ما أدى إلى تقليص الحصص الغذائية وتقليل دورات توزيع الأغذية) وتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية في البلد. وأدى تعليق برنامج المساعدة الغذائية العامة في عام 2024 إلى تفاقم الحرمان الشديد من الغذاء بين الأسر. ولتخفيف هذه الآثار، أجرى البرنامج عملية توزيع طارئة لمرة واحدة في المناطق ذات الأولوية في محافظتي حجة والحديدة في مايو/أيار 2024، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المستفيدة.¹⁴
- 28- **الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2:** حقق البرنامج نتائج قوية في علاج سوء التغذية الحاد المعتدل، ولكنه واجه تحديات في مواصلة جهود الوقاية. وفي حين أسفرت تدخلات العلاج والوقاية عن حصائل إيجابية في الأجل القصير، فإن عدم اتباع نهج استراتيجي متكامل حد من استدامة تلك المكاسب. وعلى الرغم من أن البرنامج اتخذ إجراءات لزيادة مراعاة التغذية في تدخلاته وسعى إلى بناء تآزر بين إدارة سوء التغذية الحاد المعتدل والأنشطة البرمجية الأخرى، فقد وجد التقييم أن تلك الجهود لم تكن كافية. واعتبر التعاون مع شركاء مجموعة التغذية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء سوء التغذية غير كاف أيضاً. وعلاوة على ذلك، لم تكن مؤشرات الحصائل المؤسسية للبرنامج ملائمة تماماً لقياس التقدم المحرز في هذا المجال، مما أعاق تكوين فهم شامل لفعالية التدخلات وفرص تحسينها.
- 29- **الحصيلة الاستراتيجية 2:** ساهم برنامج التغذية المدرسية للبرنامج في الحفاظ على معدلات الانضمام في المدارس والبقاء فيها. ساهم توفير ألواح التمر والبسكويت الغني بالطاقة بشكل إيجابي لناحية معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها. ومع ذلك، تفاوت مدى تقبل المنتجات الموزعة بين المجتمعات المحلية. وأظهر مشروع المطبخ الصحي الذي أطلق في المناطق الحضرية المكثفة بالسكان نتائج واعدة، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التحليل لتقييم الكفاءة من حيث التكلفة وتحديد جدوى تنفيذ نهج مماثلة في المناطق الريفية. وحدد التقييم فرصاً لتعزيز الإمكانات التحويلية للتغذية المدرسية من خلال زيادة التكامل مع أنشطة سبل كسب العيش والتثقيف التغذوي ومبادرات تعزيز تمكين البنات.
- 30- **الحصيلة الاستراتيجية 3:** واجه البرنامج تحديات مستمرة في تحقيق حصائل مستدامة في مجال سبل كسب العيش. وكان نجاح التدخلات في هذا المجال متفاوتاً في تعزيز الاعتماد على الذات لدى الأسر، وكانت فعاليتها محدودة في تعزيز سلاسل القيمة والنظم الغذائية. ولم تتحقق الأهداف المتعلقة بالمستفيدين، ويرجع ذلك أساساً إلى نقص التمويل، في حين أدى تناثر التغطية الجغرافية إلى التقليل من كفاءة تدخلات البرنامج وفعاليتها. وخلص التقييم إلى عدم وجود أدلة كافية على أن المساعدة الغذائية مقابل الأصول ساهمت في بناء سبل كسب عيش مستدامة أو أوجدت مسارات لفرص أطول أمداً على الرغم من أن الأصول المجتمعية التي تم إنشاؤها من خلال هذه التدخلات حسنت الظروف المعيشية مؤقتاً. وعلاوة على ذلك، قيدت العمالة الكثيفة في أنشطة المساعدة الغذائية مقابل الأصول مشاركة المرأة، ولم تكن مشروعات الغذاء مقابل التدريب مصممة دائماً بطريقة تراعي احتياجات النساء وتفضيلاتهن، مما قيد إسهام هذه الأنشطة المحتمل في تحقيق حصائل إيجابية لناحية المساواة بين الجنسين.
- 31- **الحصيلة الاستراتيجية 4:** ساهمت الميزة النسبية للبرنامج في مجال اللوجستيات وقدرته القوية على الاستجابة لحالات الطوارئ بدور كبير في الاستجابة الإنسانية الأوسع في اليمن. وعلى الرغم من القيود التمويلية والتشغيلية، دعم البرنامج استمرارية تقديم الخدمات الأساسية، ولا سيما من خلال قيادته لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ وتقديمه خدمات ثنائية عند الطلب. وقامت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة بدور حيوي في نقل الركاب وتيسير نقل البضائع والإجلاء الطبية وفي حالات الطوارئ، بما في ذلك في المناطق التي يصعب الوصول إليها. ودعمت مجموعة اللوجستيات الشركاء في مجال العمل الإنساني من خلال توفير خدمات مشتركة مجانية، بما في ذلك تقييم الفجوات اللوجستية، والتخزين، وإدارة المعلومات اللوجستية وتنسيقها، وتيسير النقل البحري والبري. وبالإضافة إلى ذلك، عالجت الخدمات الثنائية التي قدمها البرنامج نقص الوقود بهدف الحفاظ على استمرارية عمليات الخدمات الصحية الحاسمة.

¹⁴ البرنامج. 2024. تقييم أثر عمليات توزيع الأغذية لمرة واحدة التي نفذها البرنامج في محافظتي حجة والحديدة بعد ستة أشهر من التوقف.

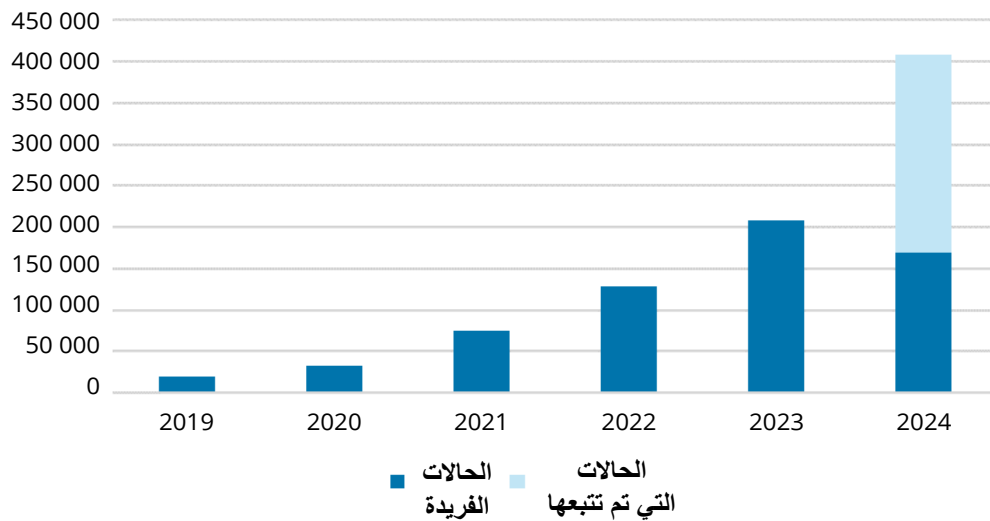
32- وفي حين أسفرت البيئة التشغيلية في اليمن عن ارتفاع تكاليف التنفيذ، اتخذ البرنامج خطوات لتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة، ولا سيما من خلال الحد من الفاقد من الأغذية. ومع ذلك، فإن التغييرات الأخيرة في النهج المؤسسي للبرنامج في ما يتعلق بالتعامل مع المخزونات غير المباعة في مرفق الإدارة الشاملة للسلع كان لها آثار على التكلفة. ووجد التقييم أن اعتماد تحليل أكثر منهجية لتعديلات سلسلة الإمداد والطرائق البرامجية كان من شأنه أن يتيح فرصاً لتعظيم كفاءة البرامج وتعزيز الترويج لطرائق تحويل محددة.

المجالات الشاملة والمبادئ الإنسانية

وكان التقدم المحرز في المسائل الشاملة متفاوتاً خلال فترة التقييم. وأدخل البرنامج تحسينات ملحوظة على آليات التعقيبات المجتمعية، ولكن من شأن زيادة التفاعل بالحضور الشخصي بشكل منتظم مع المجتمعات المحلية المستهدفة، حيثما أمكن، أن تحسّن فهم وجهات نظر المستفيدين. وفي حين لم يحظ كل من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا باهتمام محدود، ولم تستغل على الوجه الأكمل بعض الفرص المتاحة للاستفادة من المعارف المحلية، اتجهت المنظمة بصورة متزايدة إلى إدراج الاعتبارات المتصلة بالاستدامة البيئية والصدمات المناخية في عملياتها. وأبدى البرنامج التزامه القوي بمراعاة ظروف النزاع والمبادئ الإنسانية، وحافظ على استجابته القائمة على المبادئ على الرغم من التحديات البيروقراطية والضغوط الخارجية.

33- كان التقدم المحرز في المسائل الشاملة متفاوتاً. وأدخل البرنامج تحسينات ملحوظة على آليات التعقيبات المجتمعية، مما عزز مساءلته أمام الأشخاص المتضررين. وأدى إنشاء وزيادة تغطية مجموعة من قنوات التعقيبات، التي تشمل الآن خطاً ساخناً للتعقيبات، إلى جانب تعليق المساعدة الغذائية وتدهور حالة الأمن الغذائي في البلد، إلى زيادة حادة في عدد حالات التعقيبات المجتمعية، حيث ورد 400 000 تعقيب في عام 2024 (انظر الشكل 6).

الشكل 6: تطور عدد حالات التعقيبات المجتمعية، 2019-2024¹⁵



المصدر: المكتب القطري في اليمن

34- وفي حين أن الخط الساخن والاستقصاءات التي أجريت عن بعد شكّلت قنوات مهمة لتلقي تعقيبات المجتمعات المحلية، ولا سيما بالنظر إلى حجم عمليات البرنامج في اليمن والقيود الكبيرة على الوصول التي تواجهها المنظمة، فإنها لا يمكن أن تحل محل المشاركة الحضورية المباشرة. ولاحظ التقييم أن التفاعل المباشر على فترات أكثر انتظاماً مع السكان المتضررين، حيثما تسمح

¹⁵ في عام 2024، بدأ المكتب القطري في اليمن الإبلاغ عن عدد الحالات المسجلة من خلال احتساب كل حالة مرة واحدة فقط، مع تصنيف مكالمات المتابعة على أنها تحديثات للحالات التي تم تسجيلها من قبل.

الظروف بذلك، من شأنه أن يعزز فهم شواغلهم ووجهات نظرهم، مما يتيح تعديل البرامج بحيث تعبر عن احتياجات المجتمعات المحلية على نحو أفضل.

35- ويتسم المجتمع اليمني بوجود حواجز اجتماعية وثقافية كبيرة يمكن أن تعيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووجد التقييم أن هذه الاعتبارات حظيت باهتمام محدود في تصميم برامج البرنامج وتنفيذها. وفي حين شجع البرنامج الشركاء المتعاونين على إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في برامجهم، بما في ذلك من خلال مخصصات سنوية صغيرة من الميزانية والتدريب على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، فقد ضاعت فرص كثيرة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، لم يتعاون البرنامج مع المنظمات المحلية التي تقودها النساء لإدماج نهج تراعي الاعتبارات الثقافية وتراعي الفوارق بين الجنسين في تدخلاته المرتبطة بسبل كسب العيش، على الرغم من القيمة المحتملة للمعارف المحلية لهذه المنظمات.

36- وأبدى البرنامج فهما سليما لديناميات النزاع في اليمن، مستفيدا من الرؤى المستمدة من شبكته الواسعة من الشركاء في الميدان. غير أن التقييم خلص إلى أن هذه الرؤى لم تدمج بالكامل في تحليل شامل للنزاع يمكن الاسترشاد به في وضع استراتيجيات مساعدة أكثر دقة في مختلف مناطق البلد. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن البرنامج قد زاد من إدماج الاعتبارات المتصلة بالبيئة والصدمات المناخية في عملياته، ولا سيما في تصميم أنشطة سبل كسب العيش.

المبادئ الإنسانية

37- في ظل بيئة العمل المليئة بالقيود في اليمن، تأثر الاستقلال التشغيلي للبرنامج بسبب تدخل السلطات، وقيود الوصول، والعقبات الإدارية، وتخصيص الجهات المانحة للأموال وفق أولويات جغرافية محددة. وعلى الرغم من تلك التحديات، خلص التقييم إلى أن البرنامج واصل التزامه القوي بدعم المبادئ الإنسانية، وحافظ على استجابة قائمة على المبادئ على الرغم من التحديات البيروقراطية والضغط الخارجية الكبيرة. ومع ذلك، أشار التقييم إلى أن إيقاف البرنامج المؤقت لتقديم المساعدة الغذائية العامة، الذي نُقِّذ في غياب ضمانات كافية للفئات السكانية الشديدة الضعف، وعدم قدرة المنظمة عن استئناف عمليات التوزيع بسبب فجوات التمويل خلال فترة من عدم الاستقرار الإقليمي المتزايد، قد أثرا سلبا على التصورات بشأن حياد البرنامج واستقلاله في اليمن.

38- وبذل البرنامج جهودا متواصلة للتواصل مع السلطات المعنية من أجل تأمين الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها والمتضررة من النزاع. وواصلت المنظمة الدعوة إلى إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأجرت حوارات على مستويات متعددة. وبالتوازي مع ذلك، أقام البرنامج شراكات مع شركاء متعاونين محليين ومرقبين من أطراف ثالثة لتوسيع نطاق تغطية عملياته. ومع ذلك، لم تنفك المخاطر الأمنية المستمرة واحتجاز الموظفين وقيود الوصول التي فرضتها السلطات القائمة في صنعاء، تقيد العمليات. وفي حين قدم البرنامج الدعم والتوجيه العام، غالبا ما تولى الشركاء المتعاونون مسؤولية إدارة المخاطر وإجراء مفاوضات الوصول مع السلطات المحلية. وتباين في الواقع العملي مستوى الدعم واتساقه، ولم يُقدّم إلى الشركاء المتعاونين تدريب على المبادئ الإنسانية بشكل منتظم أو منهجي.

نهج المحور الاستراتيجي والمتكامل

لقد أدت إدارة استجابة إنسانية واسعة النطاق في بيئة تشغيلية شديدة التعقيد إلى تقييد قدرة البرنامج على الأخذ بنهج أكثر استراتيجية وتكاملا في حافظته برمتها. كما أدى استمرار انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاقتصادية إلى إعاقة التقدم في الانتقال نحو بناء القدرة على الصمود وإيجاد حلول أكثر استدامة. واستشرافا للمستقبل، سيحتاج البرنامج إلى العمل مع هياكل التنسيق ذات الصلة في اليمن للمساهمة في تدخلات متماسكة واستراتيجية وفعالة تربط بين الأهداف الإنسانية والأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

- 39- تطلب تركيز البرنامج المكثف على تقديم المساعدة الغذائية العامة في بيئة تشغيلية صعبة موارد كبيرة، وأدى ذلك إلى تقليل الاهتمام والموارد المتاحة لمبادرات القدرة على الصمود في الأجل الطويل. وعلى الرغم من أن البرنامج كان يهدف إلى توسيع نطاق جهوده في مجال سبل كسب العيش والقدرة على الصمود في إطار الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة للفترة 2023-2025، أعاق الدعم المحدود المقدم من الجهات المانحة، واستنزاف قدرات المكاتب القطرية وخبراتها، والتحديات الإدارية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات القائمة في صنعاء، إحراز التقدم خلال الفترة المشمولة بالتقييم. وفي المقابل، تمكن البرنامج في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً من تجريب وتطوير مبادرات متعددة السنوات للقدرة على الصمود. غير أن هذه المبادرات لا تزال في مراحلها الأولى، ولا يدعمها بعد إطار استراتيجي شامل.
- 40- وقدم البرنامج المساعدة الغذائية مقابل الأصول في سياق برامج مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. وكان الهدف من هذه البرامج المتعددة السنوات والمتعددة الشركاء تقديم حزمة شاملة من الدعم إلى المجتمعات المحلية، مع الاستفادة من الميزة النسبية لكل وكالة متخصصة. غير أن التقييم خلص إلى أن البرامج لم تشكل عملياً برامج مشتركة حقيقية وافترقت إلى رؤية طويلة الأجل. وبدلاً من ذلك، نفذت وكالات مختلفة تدخلات متوازية، مما قوض فعالية البرامج بشكل عام. ومع ذلك، لاحظ التقييم تنامي الوعي داخل المكتب القطري للبرنامج بأن اعتماد نهج محور متكامل تماماً يتطلب فهماً أكثر تفصيلاً للاستدامة البيئية والمخاطر المناخية، إضافة إلى الفرص الزراعية المحلية. وعلاوة على ذلك، يجب دعم نهج المحور من خلال التخطيط القوي، وتوفير الموارد الكافية والخبرة التقنية، والتنفيذ الدقيق بحيث يمكن في الوقت نفسه الوفاء بالاحتياجات الفورية، وإرساء الأسس اللازمة للتعافي والقدرة على الصمود بشكل مستدام في المجتمعات المحلية المستهدفة والنظم الغذائية المحلية.
- 41- وتعثرت أيضاً جهود البرنامج الرامية إلى بناء القدرة على الصمود بسبب غياب استراتيجية شاملة للقدرة على الصمود على مستوى فريق الأمم المتحدة القطري، والموارد المحدودة المتاحة للجهات الفاعلة الإنمائية العاملة في اليمن. وسيتعين على البرنامج في المستقبل أن يتعاون مع هياكل التنسيق ذات الصلة في اليمن للمساهمة في وضع استراتيجية من هذا القبيل لضمان تنفيذ تدخلات متماسكة واستراتيجية وفعالة تعالج الأهداف الإنسانية العاجلة والأهداف الإنمائية طويلة الأجل على حد سواء. ومن شأن المشاركة الفعالة في وضع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة أن يعزز دور البرنامج في دعم التعافي والقدرة على الصمود في اليمن.

تعزيز وتقوية الشراكات وإضفاء الطابع المحلي

على الرغم من أن البرنامج قد حظي بالتقدير لدوره القيادي في المجموعات وحقق تقدماً في تعزيز الشراكات، ينبغي التركيز بشكل أكبر على المشاركة الاستراتيجية، والبرمجة التكميلية والمشاركة، وتعزيز القدرات المحلية.

- 42- رغم أن البرنامج عزز شراكاته خلال الفترة المشمولة بالتقييم، هناك حاجة إلى تحسينات إضافية في الاتصال والاتساق لزيادة فعاليتها إلى أقصى حد. وقد أعطى البرنامج أولوية متزايدة للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات المستجيبة الوطنية، مدركاً أهميتها الجماعية في السياقات الهشة التي تتسم باحتياجات إنسانية كبيرة واحتياجات للتعافي المبكر وموارد محدودة. فعلى سبيل المثال، نسّق البرنامج بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية (لدعم إضفاء الطابع المحلي، انظر الفقرة 45)، ومع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العامة والسكان، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً أو في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطات القائمة في صنعاء، من أجل توفير رعاية مستمرة لمعالجة سوء التغذية الحاد. وساهم هذا التنسيق في تعزيز الملكية المحلية وتيسير إدماج علاج سوء التغذية الحاد المعتدل في نظم الرعاية الصحية الأولية – وهو نهج اعتبره التقييم نموذجاً للممارسات الجيدة التي يمكن أن يُحتذى بها في بلدان أخرى. وقد شكّل مشروع استعادة التعليم والتعلم، المنفذ بالشراكة مع اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة، مثلاً إيجابياً آخر يبرز قيمة الشراكات المتكاملة والمتعددة السنوات والجيدة التمويل في دعم التعليم والحصائل التغذوية في اليمن.

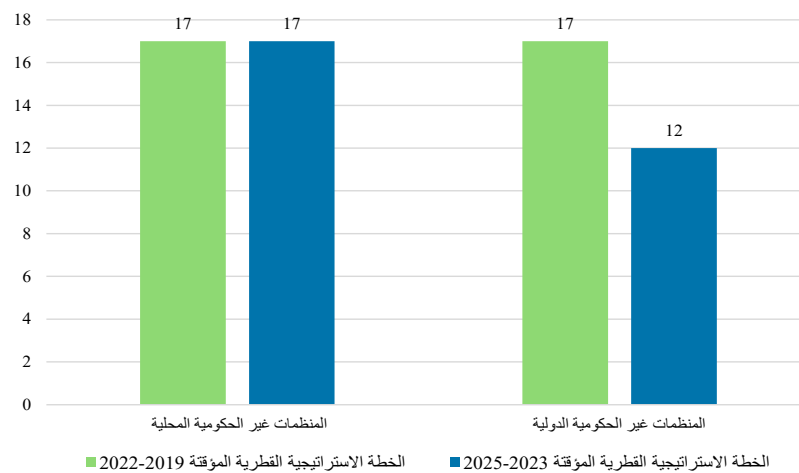
- 43- ومع ذلك، حدد التقييم فرصاً إضافية للاستفادة من أوجه التكامل مع وكالات أخرى من أجل الوصول بنتائج البرامج إلى أقصى حدودها وتقليل ازدواجية الموارد إلى أدنى حد. فعلى سبيل المثال، يدير البرنامج واليونيسف سلاسل إمداد منفصلة للتدخلات

المتصلة بالتغذية ويستخدمان آليات منفصلة لتقديم مدفوعات تحفيزية إلى المرافق الصحية. وبالمثل، يمكن أن يؤدي تعزيز التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في مجال سبل كسب العيش والقدرة على الصمود، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التعافي المبكر وبناء أصول المجتمعات المحلية، إلى تعزيز فعالية التدخلات. وهناك أيضا إمكانية لزيادة المشاركة الاستراتيجية بين البرنامج وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي في البرمجة القائمة على النقد. وفي حين يمكن للبرنامج أن يؤدي دوره في هذه المجالات، أشار التقييم إلى أن تعزيز المواءمة ليس مسؤولية البرنامج وحده؛ إذ توجد أيضا فرص أمام كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى لتحسين التنسيق في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية.

44- وحظي البرنامج بتقدير واسع لقيادته مجموعة الأمن الغذائي والزراعة، التي تشارك في قيادتها منظمة الأغذية والزراعة، ولمساهمته الكبيرة في تحليل الأمن الغذائي، الذي دعم تقديم مساعدات أكثر تركيزا إلى الفئات السكانية الشديدة الضعف. وأشاد التقييم أيضا بالدعم اللوجستي ودعم الاتصالات في حالات الطوارئ الذي قدمه البرنامج إلى المجتمع الإنساني الأوسع. لكن لا تزال هناك فجوات قائمة في الاتصال والتنسيق مع الفريق القطري للعمل الإنساني. وعلى سبيل المثال، يكشف غياب الاتصال الواضح بشأن القرارات التشغيلية الرئيسية، على غرار تعليق المساعدة الغذائية العامة في الشمال عن الحاجة إلى مشاركة أقوى مع الشركاء وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات. وأشار التقييم إلى أن التركيز بشكل أكبر على التنسيق الشامل، والدعوة الاستراتيجية، والمواءمة مع أولويات التعافي والقدرة على الصمود يمكن أن يعزز مساهمة البرنامج في الاستجابة الإنسانية والإنمائية الجماعية.

45- وتحقق تقدم في النهوض بإضفاء الطابع المحلي، ولكن المشاركة الاستراتيجية لا تزال غير كافية. واستنادا إلى شبكته الواسعة من الشركاء المتعاونين، أعطى البرنامج أولوية متزايدة للشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية على حساب الشراكات مع المنظمات الدولية (انظر الشكل 7). وبينما اتخذ البرنامج خطوات لتعزيز قدرات شركائه المتعاونين، وخصوصا في تنفيذ البرامج، وجد التقييم فجوات كبيرة في التطوير المؤسسي، وآليات الدعم المالي، والتخطيط الطويل الأجل، مما يحد من فعالية واستدامة الأنشطة التي ينفذها المستجيبون المحليون. وعلاوة على ذلك، لم يعزز البرنامج بالقدر الكافي واجب الرعاية تجاه شركائه المحليين، الذين يواجهون في كثير من الأحيان مخاطر أمنية كبيرة باعتبارهم الوسطاء الرئيسيين مع المجتمعات المحلية المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين، ولا سيما خلال فترات التوتر الشديد.

الشكل 7: تطور عدد الشركاء المتعاونين بحسب النوع والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، 2019-2024*



* اعتبارا من نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

المصدر: تقرير أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة CM-S010 "معلومات عن الشراكات"

46- وفي حين تمكن البرنامج من إقامة شراكات أكثر إنصافاً في بعض المناطق الجغرافية والقطاعات، حدد التقييم الحاجة إلى زيادة العمل الاستراتيجي بطريقة منهجية مع الشركاء، مع التركيز بشكل أكبر على الملكية المشتركة. ومن شأن تعزيز المشاركة مع السلطات المحلية والمركزية في جميع القطاعات أن يدعم وضع نهج أكثر شمولاً وشمولية. بيد أن التقييم أقر بالمخاطر المحتملة لاتخاذ إجراءات لتحقيق هذه الغاية في اليمن، حيث يتعرض الشركاء المحليون في كثير من الأحيان للضغوط والتدخل في أنشطتهم.

التوصيات

47- طرح التقييم ست توصيات: ثلاث منها استراتيجية وثلاث تشغيلية.

التوصية والتوصية الفرعية	نوع التوصية	مكاتب البرنامج والشعب المسؤولة	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 1: نظرا لطبيعة البيئة التشغيلية المتقلبة وعدم إمكانية التنبؤ بالتمويل، ضمان محافظة البرمجة المستقبلية في اليمن على تركيز قوي على تنفيذ استجابة إنسانية سريعة الحركة وقابلة للتوسع، مع اغتنام الفرص المتاحة لدعم القدرة على الصمود حيثما تسمح الظروف. وتعزيز المزيد من التماسك والتآزر بين الأنشطة لتحسين الأداء العام وتقليل الاحتياجات الإنسانية. 1-1 ضمان تنفيذ برنامج المساعدة الغذائية العامة مع التركيز بوضوح على الأشخاص الأكثر ضعفا، والحفاظ على مستويات تحويلات كافية من خلال الاستهداف الدينامي وتحديد الأولويات وفقا للاحتياجات المتغيرة ومستويات التمويل. 1-2 وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ذات طابع محلي للقدرة على الصمود باستخدام نهج قائمة على المناطق تستفيد من أوجه التكامل والمزايا النسبية للشركاء (انظر التوصيتين 2 و 3). 1-3 دعم المزيد من التكامل والروابط بين مكونات البرامج لضمان تكامل التدخلات وتعزيز المتبادل في ما بينها، بما يساهم في تقليل الاحتياجات الإنسانية. 1-4 تحسين إدماج التغذية في جميع أنشطة البرنامج ودعم النهج المشتركة والمحددة السياق للوقاية من سوء التغذية؛ 1-5 الأخذ بنهج مستنير بالموارد يستند إلى توقعات وتحليلات دقيقة لأفاق التمويل لضمان أن تستند البرامج المستقبلية إلى طموحات واقعية.	استراتيجية	المكتب القطري	المقرّ العالمي بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ شعبة التحليل والتخطيط والأداء؛ شعبة الشراكات والابتكار)	عالية	نوفمبر/تشرين الثاني 2026

التوصية والتوصية الفرعية	نوع التوصية	مكاتب البرنامج والشعب المسؤولة	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 2: تعزيز الشراكات مع السلطات، بما في ذلك الوزارات المعنية، والجهات الفاعلة المحلية، وتوسيع نطاق المشاركة المباشرة مع المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ برامج البرنامج، حيثما يسمح السياق بذلك. 1-2 تشجيع مشاركة منتظمة أكثر مع السلطات، بما في ذلك الوزارات المعنية والجهات الفاعلة المحلية وممثلو المجتمعات المحلية، وضمان إشراك الفئات المهمشة في تصميم الأنشطة من أجل مواءمتها بصورة أفضل مع الأولويات الوطنية والمحلية. 2-2 تماشيا مع مبادئ العمل الإنساني، إقامة اتصالات أوضح وأكثر شفافية واتساقا مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية والشركاء المتعاونين بشأن القيود على الموارد وقرارات الاستهداف وتحديد الأولويات ومعايير الأهلية. 2-3 توسيع نطاق المشاركة المباشرة للمجتمعات المحلية وزيادة جهود التوعية في ما يتعلق بآليات التعقيبات، مع التركيز بشكل خاص على النساء والفئات الممثلة تمثيلا ناقصا، من أجل تعزيز شمول آليات التعقيبات المجتمعية واستجابتها وفعاليتها. 2-4 مواصلة جهود ضمان تحليل التعقيبات التي تُجمع من النساء والرجال على نحو منهجي واستخدامها في تعديل البرامج في الوقت المناسب.	تشغيلية	المكتب القطري	المقرّ العالمي بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ شعبة التحليل والتخطيط والأداء) والجهات الفاعلة المحلية في اليمن.	عالية	يونيو/حزيران 2026
التوصية 3: تعزيز شراكات أقوى مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات المانحة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لتعزيز التكامل والتآزر بدعم من تمويل مرن ويمكن التنبؤ به.	استراتيجية			متوسطة	ديسمبر/كانون الأول 2027
1-3 تعزيز الشراكات وتوسيعها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والجهات الفاعلة الدولية الأخرى لدعم زيادة التكامل والتآزر بين التدخلات في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية (مثل بناء القدرة على الصمود، والتحويلات النقدية، وإدارة الهوية، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات، وإدارة سوء التغذية)؛		المكتب القطري	الشركاء الآخرون على المستوى القطري؛ المقرّ العالمي بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: إدارة الشراكات والابتكار؛ شعبة سلسلة الإمداد والتنفيذ؛ شعبة سياسات البرامج والتوجيه)		
2-3 توفير الدعم المؤسسي لمكتب البرنامج في اليمن في إجراء تحليل لتنويع الموارد ودعم جهود إشراك الجهات المانحة لتوسيع قاعدة المانحين مع الدعوة إلى توفير تمويل من الجهات المانحة يكون متعدد السنوات ومرنا ويمكن التنبؤ به.		المقرّ العالمي بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظيفة: إدارة الشراكات والابتكار)	المكتب القطري		

التوصية والتوصية الفرعية	نوع التوصية	مكاتب البرنامج والشعب المسؤولة	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
التوصية 4: تكييف الأنشطة بشكل أفضل مع الواقع المحلي من خلال الاستثمار باستمرار في تحليل السياق، بما في ذلك ديناميات النزاع والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، واعتماد نهج قائمة على الأدلة. 1-4 إتمام عملية إعادة الاستهداف والتسجيل وتحديث قوائم المساعدة الغذائية العامة بانتظام، مع مراعاة القيود التشغيلية، وإعطاء الأولوية لشمول الفئات المهمشة، ومراعاة الأعراف المحلية لتعزيز قبول المجتمعات المحلية. 2-4 تعميق فهم البرنامج للموارد الطبيعية والفرص الزراعية والمخاطر المناخية من أجل تحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية وتصميم برنامج مركز وقابل للتوسع يدعم استعادة البيئة والنظم الغذائية المحلية المستدامة والقدرة على الصمود. 3-4 الاستفادة من قدرات المكتب القطري في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والرصد والتقييم، للبقاء على استعداد للاستجابة للاحتياجات المتغيرة وتسهيل الضوء على الدروس المستفادة والنتائج المستخلصة من الحافظة بأكملها من أجل تكييف البرامج وفقا لذلك. 4-4 العمل مع الشركاء لتعزيز التحليل المشترك لسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، بما يعزز بلورة فهم مشترك يثري تدخلات أكثر استهدافا وتكاملا وفعالية.	تشغيلية	المكتب القطري	الشركاء على المستوى القطري وعلى مستوى المقر العالمي، بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: شعبة التحليل والتخطيط والأداء، شعبة سياسات البرامج والتوجيه)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2027
التوصية 5: إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحماية والشمول في جميع الأنشطة. وتحديد أهداف قابلة للتحقيق ومراعية للسياق لتدخلات البرنامج لدعم المشاركة المجدية وشمول المرأة والأشخاص المهمشين الآخرين. 1-5 تعزيز إجراء تحليلات منهجية للمساواة بين الجنسين، بالتعاون مع المنظمات النسائية، مع مراعاة الاختلافات في جميع أنحاء اليمن، لضمان استرشاد أنشطة البرنامج بفهم شامل للاحتياجات المحددة للرجال والنساء والأولاد والبنات، والعوائق التي تواجهها مختلف الفئات السكانية. 2-5 تعزيز جهود تمكين النساء والفئات المهمشة الأخرى من خلال زيادة المشاركة في أنشطة البرنامج، بما في ذلك عمليات صنع القرار. وتعزيز القيادة والتمكين الاقتصادي من خلال تدخلات محددة - على سبيل المثال في مجالات الوقاية من سوء التغذية، والتغذية المدرسية، ودعم سبل كسب العيش - مع وضع معايير واضحة للمشاركة، والأدوار القيادية، والتمكين الاقتصادي في كل تدخل.	استراتيجية	المكتب القطري	المقر العالمي، بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ شعبة التحليل والتخطيط والأداء)	عالية	ديسمبر/كانون الأول 2026

التوصية والتوصية الفرعية	نوع التوصية	مكاتب البرنامج والشعب المسؤولة	الكيانات المساهمة الأخرى	الأولوية	الموعد النهائي للإنجاز
3-5 ضمان قيادة تفاعلية ومستدامة من جانب الإدارة العليا في المكتب القطري ومكاتب المناطق والمكاتب الميدانية في ما يتعلق بالإنصاف بين الجنسين، والحماية، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتعزيز قدرات موظفي البرنامج في هذا المجال ودعم الشركاء في الالتزام بمعايير المساواة بين الجنسين والحماية.					
التوصية 6: التعاون مع الشركاء المعنيين، في تحديد وتنفيذ مجموعة من التدابير لإيجاد حلول للتحديات المتكررة في سلاسل الإمداد التي أثرت على توفر الأغذية المغذية المتخصصة في الوقت المناسب وتسببت في تعطيل التدخلات التغذوية.	تشغيلية	الفريق العامل المعني بالأغذية المغذية المتخصصة والمكتب القطري	المقرّ العالمي بما في ذلك مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية الإقليمي (الوظائف: شعبة سياسات البرامج والتوجيه؛ وحدة تخطيط سلسلة الإمداد وتحسينها)	عالية	يونيو/حزيران 2026
1-6 تعزيز التخطيط المشترك للطلب/العرض ومواءمته مع توقعات التمويل الطويلة الأجل في ما يتعلق بالأغذية المغذية المتخصصة على مستوى المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ومقرّ البرنامج، ووضع خطط طوارئ لتخفيف أثر تعطيل الإمدادات؛					
2-6 الاستثمار في التخزين المسبق للأغذية المغذية المتخصصة (ويفضل أن يكون ذلك داخل اليمن أو في المنطقة، بحسب المخاطر والتمويل) وضمان وجود عمليات صارمة لمراقبة الجودة، ولا سيما في ضوء المهلة الزمنية الطويلة التي تتطلبها هذه الأغذية، مع مراعاة القيود التنظيمية الخاصة باليمن.					